نوعين ذلك علو اكثر احتج بعض بعتبر انتفاؤه علة لوجوده ثم فانتفاؤه بانتفاء هذه الصفة لان شيئا صاحب
صاحب لهذه الصفة ومنتف وقد يشترط لنلزم انتفاء ما وجوده وعدمه مستلزم لاجتماع النقيضين
ولهذا حكموا بجواز تحقق العلة التامة البسيطة وليس المراد مطلق العلة ايضا لان الاحتياج الى الموصوف
كاف في اثباته فان الموصوف يحتاج اليه فيلزم علة قابليته فيلزم اثبات الامكان بالاحتياج
الى الموصوف ثم دعوى لزوم العلة مطلقا لثبت الامكان مستدركا لحصول المقصود قبله بمراتب
دليل هذا الاثبات والدعوى ونقيض لزوم كون الواحد للجميع فاعلا وقابلا على تقدير كون العلة
نفس الذات على قوله لو قيل بها اي بافراد سوى الوجود المطلق والحصص او بمجموع الثلثة لكن
فائدة التقييد خروج ابطال الحصص القول بافراد سوى الوجود المطلق والحصص وبهذا تعلم ان عبارة
صاحب التجريد حيث قال ويقال على عوارضها بالتشكيك على اخصه حصصا او فردا معنى ان نقول
افراد تكون الوجود المطلق عرضا لها مقولا بالتشكيك عليها كذا البسيط الشامل تلك العبارة
قوله والمتصف بالوجود لج والعدم يصدق عليه بعضها الوجود كل واحد منهما باعتبار
كلا الحملين فيحصل اربع قضايا فانه يصدق عليه انه عدم وانه معدوم وانه لا وجود وانه ذو لا
وجود لان له عدما مثلا كما اتصف بانه معدوم اشتقاقا والوجود يتصف بعضه اشتقاقا
فانه معدوم اي ذو عدم وكذا ذو لا وجود فهنا قضيتان والشكل المعدوم مثلا معدوم
ولا وجود وذو لا وجود فهنا تلك قضايا قوله والعجب انه ذهل ثانيا يحتمل ان يكون المراد
انه عرف اذ ذاك كيف فانه يحب ان يحقق مثل هذا الكلام المرغوب للطبع الزكي اللائق ان لا
ينسى ويكون في الذكر دائما فانه محبوب الذهن المستقيم وقرة عين العقل السليم ولعله
تذكره هناك باعتقاد انه لا ينسى لاجل كلته بعده وعلى التقدير فهو ذهول وسهو لا نسيان وغلط
ويحتمل الصواب ان يكون نقطة بهذا بعدما كتب هناك وان كان ترتيب الكتاب يقتضي
العكس فيكون من الملحقات وح يلزم الغفلة عما كتبه اولا او عدم مساعدة وقته الى الرجوع والتغيير
فيه وان كان متذكرا له ولعل هذا اكثر او نجده من انفسنا كثيرا قوله ولم يريدوا بالمصدر به الح
جواب عن بعض احتمالي بعض مقدمات الدليل تقريره انه لو صدر عنه واحد واحد الصدوري
ولكم عامنه انه سلب عينيته المصدرية ههنا بانها نسبة واضافة فلا يكون عين المصدر الموجود
في الخارج وهناك بان المصدرين متغايرتان فلا يكونان عين شيء واحد والا يلزم ان
يكون المتغايران كل منهما عين الاخر ولم يدع الا تحاله في عينية واحد منهما للمصدر فافهم

[illegible]

يهنا

٥٨

قوله قال بعض ائمة طريقتنا اه وكذا قال الشيخ الركن ابن عجيل والذي قدس سره في
اثبات التماثل من العروة الوثقى والعامل الان لا يصدر من الواحد الا الواحد متمسكا
بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا
ونساء وهذه سنة الله في خلق جميع التراكيب الذي هو المطلوب بقضية من ايجاد الوجود
كما اشار الى هذا السر في محكم تنزيله وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا
مقتصرا بحمل العقل السليم في اسباب وجود الواجب وشرط ان يكون المصادر له
المختلفة والاعراض الطارية بحث تحقيقه وقد برهن العقل على ان لا يصدر
من الواحد الا الواحد اسمى ادعا انه قد برهن العقل عليه ولم يذكر البرهان العقلي
بعده ولعله في هذا بعد اشارة الى البرهان حيث قال مقتصرا بحمل العقل السليم اه
فانه اشارة الى ان العقل السليم حاكم بوحدة الذات وان كونه مصدرا للكثرة
الكثرة والاعراض الطارية ليس بكمال الا لكان فيتنزه عنه العقل السليم الى
فعله مستكمل مثل ملك عظيم الشان في الدنيا الى غاية الوسوي في سلطنته لا يحتاط
في الكل احد من الوضيع والشريف بل لا احد منهما المحيط عز عظمته ولكنه يوصل الى كل
واحد مثل البيت والاطعمة والاشربة والمراكب والمناصب على الذي خوادم عملاته
بحيث لا يبقى محتاج في ملكه ثم تمسك في الاية يحتمل ان يكون قوله خلقكم من نفس
دال الخلق من شيء بدل على وساطة ذلك الشيء فلا يكون بدا اي صادرا اولا والبوصوف
بدل على ان صادر الاول واحد ويحتمل ان يكون بقوله خلق منها زوجها فانه بدل على ان
المخلوق بعد النفس يوجد منهما ثم تعدد ويحتمل ان يكون بمجموعهما اه كم وبهذا الماتم التحير
او الكلام بعض الاول في الاحتمال واحد وبهذا احتملها قال المحقق الطوسي بعد اثبات
العقل كتعدد الصدور كثير تعدد الواحد وجرية جاز ان تنبعث باعتبارات العقل
العقل قال في الحكمة تخلصا عن المراد الاجماع عليه بانه مثل بهذا الاعتبار
لو كان كافيا في صدور الكثير عن شيء جرية تحليل بوحدة الواحد الحق فلا حاجة في
الاثبات العقل ان العقل الاول فلا يثبت العقل ان العقل الاول في وحدته
منشأ لصدور واحد في المرتبة الثانية وانه جمع الواحد منشأ لصدور واحد

Copyright © King Saud University